



عقيد / محمد علي الباشي

أهمية تحديث وسائل النقل (3)

يحتاج إليه الراكب وهو الوصول إلى مبعثه عبر وسائل المواصلات العامة مريحة وبأسعار زهيدة. إن وضع الباصات الحالي لا يسر أحداً فحركتها في شوارع أمانة العاصمة يشوبها الكثير من السلبيات التي تؤدي إلى عرقلة حركة السير فهي تؤثر تأثيراً مباشراً على مجمل الحركة المرورية في المدينة وقد أصبح هذا النوع من وسائل المواصلات إحدى أهم أسباب عرقلة حركة السير بسبب العشوائية التي يقود بها سائقي هذه الباصات وبسبب عدم ملائمتها بشكل عام للعمل في شوارع العاصمة وتهالك الكثير منها وتسيبها بتلويث البيئة كل هذه العوامل تؤثر تأثيراً سلبياً بشكل مباشر على مجمل النشاط العام والحياة اليومية للسكان . وللحديث بقية.

مدير شرطة سبر أمانة العاصمة صنعاء

وسائل النقل العام في مدينة صنعاء تحتاج إلى إعادة نظر في جميع جوانبها ذلك أن بقاء الوضع على ما هو عليه الآن سيؤدي في المدى المتوسط والبعيد إلى عرقلة عملية التطوير الواجب القيام بها ذلك أن أمرها سوف يستفحل وبالتالي يصعب السيطرة عليها مستقبلاً وستكون عملية إعادة النظر في مجمل وسائل النقل العام مكلفة للغاية لأن أنواع الباصات في تزايد مستمر وسيكون هناك أعداد هائلة منها خلال الأعوام القادمة مما يعني أن عملية تطويرها ستؤدي إلى الاصطدام مع عدد غير قليل من المالكين للباصات وبالتالي سيكون هناك محاذير كبيرة أمام عملية إعادة النظر فيها شكلاً ومضموناً. إن الحصول الآن بالنسبة للباصات بكافة أحجامها أنها قد أصبحت بأعداد تفوق القدرة الاستيعابية للشوارع في العاصمة وهذا لا يدركه الكثير من المخططين ولكنها في نفس الوقت أقل قدرة على الإيفاء بمتطلبات الركاب في بعض الخطوط خاصة



قانون المرور (٢٠)

عبد الله علي النويرة

وتكون الأرقام مسلسلة بكل دقة بمعنى أنه يستحيل أن يكون هناك فوارق في تسلسل هذه الأرقام سواء في السجلات أو في الأرقام نفسها فهي تبدأ بالرقم واحد إلى نهاية التسلسل المعتمد الذي تحده السلطة المختصة سواء أكانت هذه الأرقام مكونة من ثلاثة أرقام أو أربعة أو خمسة أرقام المكونة من ثلاثة أرقام تبدأ من واحد حتى (٩٩٩)، والأرقام المكونة من أربعة أرقام تبدأ من واحد وتنتهي ب (٩٩٩٩) والأرقام التي تتكون من خمسة أرقام تبدأ من واحد وتنتهي عند (٩٩٩٩٩)، ونظراً للعدد الكبير من السيارات فإن الدوائر المختصة بهذا الموضوع تلجأ إلى إدماج الأرقام مع حروف الأبجدية حتى لا تكون الأرقام كبيرة ويصعب قراءتها وهذه العملية تؤدي إلى تكرار نفس الرقم مرات عديدة ويكون الفرق بين هذه الأرقام المتشابهة هو في الحروف المرافقة لها.

alnwoirah3@gmail.com
alnwoirah.maktoobblog.com

التسجيل والترخيص (3)

مادة (4)-(2) تقوم سلطات التسجيل بعد تقديم الطلب واستيفاء الرسوم المقررة بتقوم بتفصيل المركبة في السجل الخاص بذلك ويخصص لها رمزاً أو رقماً يكون هو العلامة المميزة لها ويعرف برقم التسجيل. هذه الفقرة الثانية من المادة الرابع الخاصة بموضوع تسجيل وترخيص الآلية وهي تحدد أن من مسئولية سلطة التسجيل منح رمز أو رقم لهذه الآلية يكون مميزاً لها ومعرفاً بها وهذا ما أشرنا سابقاً إلى أهميته وهذه الفقرة تحدد أن سلطة التسجيل هي المخول لها منح هذا الرقم بمعنى أنه ليس من حق أي جهة أو أشخاص غير مخولين بهذا العمل منح رقم تعريفي لأي آلية سوى من ورد في هذا القانون . وقد أوضحت هذه الفقرة أنه يجب تسجيل جميع البيانات في سجل خاص يمكن الرجوع إليه وتحتوي هذه البيانات على جميع المعلومات المتعلقة بالمركبة ومالكها وتكون هذه السجلات مسلسلة ومرتبطة بطريقة تجعل عملية الرجوع إليها والاستفادة منها سهلة وميسرة عند الحاجة إلى ذلك .

قضايا وناس

العاصمة الثقافية تعز سجل رقماً قياسياً لعدد الجرائم:

11 ألف جريمة في 180 يوماً وبمعدل 61 جريمة يومياً

أكد العقيد عبدالله محمد سلام نائب مدير إدارة البحث الجنائي بمحافظة تعز، أنه بلغ إجمالي عدد القضايا الجنائية بمحافظة تعز والمبلغ عنها بإدارة البحث الجنائي بالمحافظة والتي تم إحالة الكثير منها للنيابة العامة بالمحافظة خلال النصف الأول من العام الحالي 2014م عدد (10948) قضية جنائية ومن أبرزها قضايا القتل العمد وغير العمد والتقطيع والنهب والاختطاف والسطو المسلح والاعتداء على المنشآت الحكومية وضبط المطلوبين أمنياً وانتهاك حرمة المساكن والسرقات بمختلف أنواعها وكذا قضايا الاتجار بالمخدرات وتزيف العملات والمناجزة في الآثار واختطاف الأشخاص والأطفال وإطلاق السكينة العامة . وأشار سلام " إلى أن إدارة البحث الجنائي بتعز تقوم بالإجراءات الأمنية التحريية الوقائية السابقة لوقوع الجريمة وهي إجراءات ضبط أداري أمني وكذا القيام بإجراءات لاحقة لوقوع الجريمة والمتعلقة بالضبط القضائي وهذا المجالان تقوم بهما وذلك بالتعاون مع بقية الأجهزة الأمنية والعسكرية بمحافظة تعز وبالشراكة مع النيابة والمحكمة للتحقيق حول مختلف الجرائم والقضايا الجنائية الأخرى والتي تأتي ضمن سلسلة المهام والاختصاصات المسندة إليها في إدارة البحث الجنائي بتعز وصولاً إلى تحقيق الأمن والاستقرار وكذا الحفاظ على السكينة العامة والآداب العامة واستتباب الأمن بمحافظة تعز عموماً وذلك على مدار الساعة وفقاً لنصوص الدستور والقانون...."الثورة"التقت نائب مدير إدارة البحث الجنائي بتعز وأجرت معه الحوار التالي..وهاكم الحصيلة.....

تعز / أكرم العروي

• حدثنا في بداية هذا اللقاء عن أبرز المهام والأنشطة والخطط الأمنية الخاصة بمكافحة الجريمة لديكم ؟

- في الحقيقة أن مهام وأنشطة واختصاصات الإدارة العامة للبحث الجنائي بصوره عامة وهي المتمثلة في العمل على إعداد وتنفيذ الخطة الأمنية العامة لمكافحة الجريمة وكذا العمل على مكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة وتنمية وتطوير العمل التخصصي في مجال البحث الجنائي وتنظيم التعاون والتنسيق مع بقية الأجهزة الأمنية ومع الأجهزة والهيئات الحكومية الأخرى للوقاية من الجريمة ومكافحتها إلى جانب العمل على حماية الأرواح والأعراض والأموال الخاصة والعامة بالإضافة إلى إعداد التعليمات والإرشادات والتوجيهات والأوامر المتعلقة بنشاط البحث الجنائي وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية وكذا ضمان الاستعداد المستمر والفعالية الخاصة لأفراد البحث الجنائي بهدف المساهمة الفعالة في الحفاظ على الأمن والنظام العام والقيام بتعقب وضبط المجرمين والبحث عنهم إلى جانب القيام بإعداد الإحصاء الجنائي للجرائم وتحليله وإبراز أهم المؤشرات والظواهر الكاملة وأنها إلى جانب اقتراح الأدوات والوسائل العلمية اللازمة للتحليل الجنائي ووضع برامج خاصة بتدريب الأفراد عليها وتقييم مستوى كفاءة هذه الوسائل وكذا القيام بمتابعة المستجدين في مجال العلوم التخصصية وتطبيقاتها وإدخالها في أعمال البحث الجنائي والارتقاء بالمستوى العلمي والفني للعاملين في الإدارة بالإضافة إلى توفير وإجراء البحوث والدراسات العلمية في مجال مكافحة الجريمة وكذا توفير الأجهزة والمختبرات اللازمة لتلبية متطلبات العمل في البحث الجنائي إلى جانب تلقي ودراسة طلبات منح تراخيص حياة وحمل الأسلحة والذخائر واستكمال الإجراءات بشأنها إلى جانب أية مهام أخرى تسند إليها من قبل وزارة الداخلية ولاشك أن إدارة البحث الجنائي بمحافظته تعز شأنها شأن بقية أجهزة الأمن الأخرى تعمل على الحفاظ على الأمن والاستقرار تحت إشراف إدارة شرطة محافظة تعز ممثلة بقيادتها برئاسة مدير عام شرطة محافظة تعز العميد/ مطهر الشعبي، حيث أن ما يميز عملنا في إدارة البحث الجنائي بتعز هو قيامنا بالإجراءات الوقائية السابقة لوقوع الجريمة وهي إجراءات ضبط إداري أمني وكذا القيام لاحقة لوقوع الجريمة وهي المتمثلة بالضبط وهذا المجالان تقوم بهما وذلك بالتعاون مع بقية الأجهزة الأمنية والعسكرية بالمحافظة وكذا بالشراكة مع النيابة والمحكمة للتحقيق حول مختلف الجرائم أو القضايا الجنائية المختلفة والمتنوعة والتي تأتي ضمن سلسلة المهام والاختصاصات المسندة إليها في إدارة البحث الجنائي تحقيقاً

العقيد سلام لـ "قضايا وناس"

- * 90% من جرائم القتل بسبب انتشار السلاح ومشاكل الأراضي
- * نطالب بإيجاد مصلحة متخصصة لعلاج المدمنين من المخدرات
- * نعمل بإمكانيات متواضعة ولا أمن بدون تعاون المجتمع



* هل لكم أن تطلعونا عن أبرز الصعوبات والمشكلات التي تواجه مهم عملكم ؟

- الرؤية الحديثة تتمثل في تقسيم محافظة تعز إلى مربعات للعمل الأمني حيث أن ذلك يربط بالتقسيم الإداري للمحافظة والذي أصبح عشوائياً وغير منظم وخاصة في المديريات المحيطة بعاصمة المحافظة تعز مدينة تعز حيث نتواجد في الأماكن المتهبة والتي تكثر فيها الجريمة لمنعها قبل وقوعها يعمل والكثير عدة إجراءات أمنية جنائية وتحريية دقيقة وكما يعلم الجميع بأن عمود الإنارة الكهربائي يقلل من الجريمة عكس الأماكن المظلمة وكذلك وجود رجل الأمن في الشارع العام فهذا يقلل الجريمة بنسب كبيرة جدا وفيما يتعلق بالصعوبات والمشكلات التي تواجه مهام ونشاط عملنا في إدارة البحث الجنائي بمحافظة تعز هي أننا نعاني من قضايا كثيرة أهمها مشاكل الجهات حيث أنه ونسبة 90% من الجرائم خاصة جرائم القتل العمد التي سببها النزاع المسلح على الأراضي وهذا يتعلق بإجراءات التوثيق والبيع والشراء وهي بلا شك مسئولية الجهات المختصة الأخرى يمثل نوع هذه المشاكل والقضايا والتي نأمل أن تقوم بواجبها بأمانة وبمسؤولية ومصداقية وضير وطني وإنساني حي في العمل على إيجاد الحلول والمعالجات لهذه المشكلات،، كما أننا نعاني في الوقت الحالي من وجود عدد من الاختلالات المحسوسة في العمل في المكاتب التنفيذية بتعز ومنها مشاكل الكهراء والمياه والتربية والتعليم وغيرها فهي

في نفس الوقت في أنفسنا وضماننا والمسؤولية الملقاة على عاتقنا انه ينبغي علينا بل ويجب منا بحق أن نأخذ بأيديهم ونساعدهم خاصة عندما نلمس ونستشعر بحق من أولئك الأشخاص المدمنين في تعاطي المخدرات صدق نواياهم الصادقة مع الله ومع أنفسهم بأنهم قروروا وعزموا حقاً دونما تراجع أو بأس بأن يشفوا تماماً من مرحلة إدمانهم الشديد السليبي التي تعاطي تلك المخدرات وقرروا بصدق وكما أشرت مسبقاً أن يصبحوا أشخاصاً فاعلين في مجتمعهم وبين أسرهم التي عانت الكثير والكثير من الحزن الشديد المر وتجرعت معها في الوقت نفسه أدم ومأس يذرف لها القلب دما نتيجة أو جراء ما سببه إدمان أبنائهم لتلك المخدرات من مصائب ومشاكل وصعوبات اجتماعية وأسرية طوال مراحل أيام وشهور وأعوام لإدمان أبنائها في تعاطيهم لتلك المخدرات، لكن تبقى المشكلة حجرة عثرة لإصلاح أوضاع هؤلاء المدمنين المعيشية والاجتماعية والنفسية والصحية والتي تكمن في أنه لا يوجد أبداً مستشفى أو مصحة صحية خاصة للأشخاص المدمنين وأرد أن أقول هناك أولئك الأشخاص المدمنين على تعاطي المخدرات والذي يقوم بضبطهم في المحافظة يتم إحالتهم إلى النيابة وتقوم النيابة مباشرة بإحالتهم إلى القضاء وبعد ذلك يتم وضعهم في السجون وبعد مدة فترة انقضاء مدة الأحكام المصنفة والمتبته عليهم والتي يقضوها في السجون حقيقة يخرجون من السجون ويعاودون مجدداً في تعاطي تلك المخدرات.

* ماذا عن مكافحة تعاطي المخدرات وعملية الاتجار بها في المحافظة ؟

- لدينا رصد لبعض تجار بيع المخدرات في المحافظة حيث قمتنا بضبط عدد كبير منهم العام الحالي 2014م وحالياً إن شاء الله تعالى نحن في صدد اتخاذ إجراءات أمنية واسعة لعملية ضبط تجار المخدرات الذي تم رصدهم في الوقت الراهن في محافظة تعز إلى جانب القيام بمتابعة الأشخاص المدمنين في تعاطي تلك المخدرات بالمحافظة ولكن وللأسف الشديد نحن نطالب الجهات المختصة بالمحافظة بزيادة أهمية إيجاد وتوفير مستشفى أو مصحة صحية خاصة لاستقبال وعلاج حالات الإدمان تلك حيث وأنه لدينا أو بمعنى أصح لدينا خطط أمنية علمية وعملية دقيقة نسعى من خلالها إلى اجتثاث والقضاء بشكل نهائي على ظاهرة الاتجار وبيع وتعاطي المخدرات بشكل نهائي في محافظة تعز عموماً لكن وللأسف الشديد وكما أسلفت أننا تواجهنا الكثير من الصعوبات والتي من ضمنها أننا لم نستطع بتاتا توفير مستشفى أو مصحة صحية لاستقبال وعلاج مدمني تعاطي المخدرات في المحافظة والذين يتم ضبطهم متلبسين بالجريمة من قبل الأجهزة الأمنية وحيث أن كثيراً من أولئك الأشخاص المدمنين في تعاطي أصناف تلك المخدرات بالمحافظة تتفاجأ وتندشر وتشتعر

أنه يظل هذا ليس كافياً للقضاء نهائياً على الجريمة ما لم يكن هناك تعاون بين المواطنين ورجال الأمن والأجهزة المدنية الحكومية من أجل القضاء على الجريمة خصوصا وان مسألة أو الإجراءات المتخذة في عملية القضاء على الجريمة لا يأتي فقط من ضبطها وإنما من القدرة على إيقاف زيادتها وانتشارها وهذا يتطلب البحث عن جذورها وقلعها ولن يكون هذا إلا بتفاعل المجتمع أولاً وكذا تفاعل الأجهزة الحكومية بشقيها الأمنية والمدنية.

* كم بلغت الإحصائيات الشاملة للقضايا الجنائية بمحافظة تعز خلال النصف الأول من العام الحالي 2014م ؟

- بلغ إجمالي عدد القضايا الجنائية المسجلة لدى إدارة البحث الجنائي بمحافظة تعز خلال النصف الأول من العام الحالي 2014م عدد (10948) قضية جنائية من قضايا القتل العمد وغير العمد والتقطيع والنهب والاختطاف والسطو المسلح والاعتداء على المنشآت الحكومية وضبط المطلوبين امنياً وانتهاك حرمة المساكن وانتحال الشخصية والنهب وحياسة السلاح والقنابل وضبط المتفجرات وكذا قضايا الاعتداء على ملك الغير وإتلافها والتهديد بالقتل والأذى العمدي والترويب والاعتداء على موظف عام وكذا قضايا التهمج والسب والشتم والشروع بالاختطاف والاشتباه و سرقات السيارات والدراجات النارية والمنازل والمتاجر والمال العام وسرقات اللوحات والأجهزة التي تتم بالإكراه والسرقات من السيارات وضبط السرقات والشروع بالسرقات وقضايا خيانة الأمانة والنصب والاحتيال والنشل إلى جانب قضايا الاختلاس والإلتياز وكذا قضايا أو جرائم حيازة وتعاطي شرب الخمر والاتجار والبيع له وكذا الترويج للمخدرات والاتجار بها وجرائم تعاطيها إلى جانب جرائم تزيف العملات بالإضافة إلى قضايا اللواط والاعتصاب والفعل الفاضح وجرائم الاختلاء وغيرها من القضايا غير الأخلاقية وجرائم التزوير للمحركات الرسمية والمناجزة في الآثار والألعاب النارية والانتحار والاختفاء وهروب الفتيات وجرائم اختطاف الأشخاص والأطفال وكذا قضايا التجنيز والشروع بالتفجير بالإضافة إلى جرائم السرقات التي تحدث في المنشآت الحكومية والقضايا الجنائية الخاصة بإطلاق السكينة العامة.

* كلمة أخيرة تود قولها عبر صحيفة الثورة ؟

- كل ما نامله هو المحافظة على استتباب الأمن بالمحافظة تعز عموماً كما أننا نؤكد على أهمية ضرورة تفعيل دور جمع الاستدلالات الدقيقة والتحري عن المطلوبين امنياً ومن يتبرون العبث بالمحافظة وتكثيف الخطط الأمنية في هذا المجال المهم والذي يعد بلا شك مرجعية هامة في الضبط الأمني والذي يساهم في حماية المواطنين من قلة الاستدلالات الجديدة بالمحافظة كما نحن نؤكد أيضاً في هذا السياق وعبر صحيفة الثورة الغراء من خلال هذا الحوار الصحفي إلى أن الإمكانات الأمنية بالمحافظة وخاصة لإدارة البحث الجنائي الأهمية والضرورة تقتضي على الجهات المعنية بالمحافظة والحكومة توفير كافة الدعم لهذه الوحدات الأمنية وأجهزتها المختلفة بالمحافظة ومنتسبيها والالتفات إلى ما يعانيه رجل الشرطة والبحث الجنائي بمحافظته من قلة الإمكانيات وجديدة على مجتمعنا اليمن وبالتالي فإن الأمن بالدراسة الكافية لاسيما من منتسبي إدارة البحث الجنائي بأن يكونوا مؤهلين ولديهم الخبرة والأساليب والأدوات الجديدة لمكافحة الجريمة وهذه من الأشياء الضرورية لرجل الأمن أو الأجهزة الأمنية حيث أنه يوجد قضايا عالقة بسبب نقص الإمكانيات وجمع الاستدلالات خاصة أن مهمة البحث الجنائي جمع المعلومات الدقيقة عن جريمة ما والتحقيق في المعلومات الدقيقة عن جريمة ما والتحقيق في القبيض والمراقبة والحراسة في جميع الأحياء والحارات والقرى في المحافظة وبالتالي فإن الأمن بالدراسة الكافية لاسيما من منتسبي إدارة البحث الجنائي بحرفه الفرع الواحد في حفظ السكينة العامة فإن الأهمية تقتضي سرعة توفير الدعم المالي الكامل وكل الإمكانيات من المتطلبات والمستلزمات الخاصة بمهام عمل البحث الجنائي وكافة منتسبيه بالمحافظة أيضاً وما نود أن نؤكد حقيقة في هذا السياق أنه ومع توفر جميع تلك الأدوات والأساليب وكل تلك الإمكانيات الخاصة بعمل البحث الجنائي بشكله النموذجي والمتكامل ومهما كانت تلك الوسائل والأدوات والإمكانات فعالة وجديدة وأيضاً ومهما بذل من جهود في سبيل ذلك إلا الحياة لسابق عهدنا وأحسن.

